

مرسوم رقم (١٦) لسنة ٢٠١٢
بالتصديق على اتفاق بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية
الفرنسية خاص بتدريب الأطباء المتخصصين القطريين في فرنسا

نحن حمد بن خليفة آل ثاني **أمير دولة قطر ،**

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الخامس والعشرين من شهر ذي القعدة عام ١٤٣٢
هجرية ، الموافق للثالث والعشرين من شهر أكتوبر عام ٢٠١١ ميلادية ،
وعلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على اتفاق بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الفرنسية خاص
بتدريب الأطباء المتخصصين القطريين في فرنسا ، الموقع بمدينة الدوحة بتاريخ
٢٧/٤/٢٠١٠ ، المرفق نصه بهذا المرسوم ، وتكون له قوة القانون ، وفقاً للمادة (٦٨)
من الدستور .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ: ٦ / ٤ / ١٤٣٣هـ
الموافق: ٢٨ / ٢ / ٢٠١٢م



اتفاق
بين
حكومة الجمهورية الفرنسية
و
حكومة دولة قطر

خاص بتدريب الاطباء المتخصصين القطريين في فرنسا

ان حكومة الجمهورية الفرنسية
وحكومة دولة قطر، اللتان يطلق عليهما لاحقا مسمى "الطرفان"،
بعد الاخذ في الاعتبار اتفاق التعاون الثقافى والفنى الموقع فى الدوحة بتاريخ 22
اكتوبر 1977،

قد اتفقتا على مايلى:

1 - طرق الاختيار:

* يقدم الطرف القطرى للطرف الفرنسى اطباء لديهم تصريح بممارسة الطب فى
دولة قطر ويرغبون فى الحضور الى فرنسا لى يتخصصوا. كما يمكن أن
يقدم أيضاً أطباء متخصصين بالفعل ويرغبون فى اكتساب تأهيل أفضل.
ويبلغ العدد الإجمالي (5) أطباء قطريين - كحد أقصى - فى العام الواحد.

* يسمح الطرف القطرى باجراء تقييم للمستوى الطبى وكفاءات
المرشحين المتقدمين من قبل أساتذة أو خبراء فرنسيين تعينهم الوزارات
الفرنسية المختصة.

* يصدق الطرف القطرى على الاختيار النهائى الذى أعدته لجنة فرنسية -
قطرية مشتركة مؤلفة، بصورة متساوية، من الطرفين. وتضم هذه اللجنة
المشتركة ستة أشخاص كحد أقصى، وبشكل خاص خبيرين أو استاذين فى
الطب، يتم تفويضهم بالكامل سنويا من قبل كل من الوزارتين.

الفرنسيتين المعنيتين بتنفيذ هذا الاتفاق.

2 - الترتيبات المالية:

* تفصل الترتيبات المالية في وثيقة موازنة سنوية يخضعها الطرف الفرنسي مسبقاً لموافقة الطرف القطري.

* يتم تمويل التزامات الطرفين في إطار احترام إمكانيات الميزانية وحدودها.

* يتحمل الطرف القطري جميع النفقات المتعلقة بهذا التعاون. ويسدد للطرف الفرنسي مقدماً، أسبوع على الأقل قبل نهاية الشهر الذي يسبق الاستحقاق، المبالغ التي يدفعها (الرواتب الشهرية الثابتة، البدلات القانونية، التأمينات...).

3 - التأهيل اللغوي:

* يأخذ الطرف القطري على عاتقه تكلفة تعليم اللغة الفرنسية، وهي ضرورية للدراسة في فرنسا وللتخاطب مع المرضى. وبعد انتهاء التأهيل اللغوي الذي يمكن أن يتم في دولة قطر و / أو في فرنسا، يخضع المرشحون لامتحان مشترك يظهر ما إذا كانوا قد اكتسبوا المستوى المطلوب الذي يتناسب مع التأهيل النظري والعملي الذي سيتابعونه. ويشـار إلى أن بداية العمل في المؤسسات الصحية الفرنسية تكون في شهر نوفمبر من كل عام، ومن ثم، فإن الإعداد اللغوي يجب أن يتم قبل هذا التاريخ. علماً أن المستوى غير الكافي في اللغة الفرنسية يشكل عائقاً كبيراً أمام الاندماج في العمل في مؤسسة صحية فرنسية. وطبقاً للمرسوم 2002-654 الصادر بتاريخ 30 أبريل 2002، والذي ينص على أن الجامعات الفرنسية تستطيع، في إطار مهمتها في التعاون الدولي، أن تقدم تأهيلات مناسبة، فإنه يمكن تأمين مستوى لغوي لجميع الأطباء الراغبين في إتقان اللغة في فرنسا. وبما أن هذا الدعم التربوي يشكل خدمة لا تدخل في نطاق التأهيل الأكاديمي، فإنه سيكون طبقاً لهذا المرسوم، مدفوع الأجر من قبل الطرف القطري.

4 - الترتيبات التنفيذية:

* يستقبل الطرف الفرنسي، طبقاً للقواعد السارية، وحسب ما هو متاح في التخصصات المطلوبة، خمسة أطباء قطريين كحد أقصى سنوياً، ولفترة تتناسب مع فترة التأهيل المطلوب. أن عدد الممارسين القطريين الذين يتلقون التأهيل يحدد في الواقع سنوياً، مع مراعاة إمكانيات التأهيل في أقسام المستشفيات الفرنسية، وفي هذا الإطار، يمكن أن يتم تسجيلهم لاعدادهم للحصول على دبلوم الدراسات التخصصية (DES) أو على دبلوم الدراسات التخصصية التكميلية (DESC) أو على الدبلوم الجامعي (DU) أو على الدبلوم المشترك بين الجامعات (DIU).

* يقوم الطرف الفرنسي بواسطة أساتذة فرنسيين بتقييم المستوى الطبي والقدرات التي يتمتع بها المرشحون.

* يضع الطرف الفرنسي برنامج تأهيل يتناسب مع احتياجات المرشح ومع احتياجات دولة قطر.

* يعين الطرف الفرنسي شخصاً مرجعياً يتولى دور المشرف على المرشح طوال فترة التأهيل.

* يطلب الطرف الفرنسي من الجامعات المستقبلة أن تتولى تقييم معرفة المرشحين عند انتهاء فترة التأهيل، وبشكل خاص عبر كتابة أطروحة دراسية يتم عرضها أمام لجنة تحكيم.

* يقوم الطرف الفرنسي، في نهاية التأهيل، بشرط أن يلبي الأطباء القطريون معايير التقييم الأكاديمي والعملي السارية المفعول، ومثلما هي منصوص عليها في القانون الفرنسي للصحة العامة، بإصدار دبلوم الدراسات التخصصية (DES)، أو دبلوم الدراسات التخصصية التكميلية (DESC).

* يضع الطرف الفرنسي تحت تصرف الاطباء القطريين المختارين وظائف طلاب قائمين بوظيفة أطباء معاودين وذلك بالاقسام المعتمدة لتأهيل اطباء معاودين، بشرط أن يسدد الطرف القطري بالكامل الرواتب والمصاريف للمؤسسة المعنية وبما يتفق بتسجيلهم الجامعي حسب القوانين الفرنسية. ويقوم الطرفان بتبادل المعلومات فيما يتعلق بالتغيرات التي تطرأ على قوانينهما.

* يقوم الطرف الفرنسي ، عند انتهاء فترة التأهيل، بمنح وثيقة تثبت أن الطبيب القطري قد شغل، طوال فترة تأهيله التخصصي، مهام وظيفة طالب يعمل بصفة طبيب معاود، وهي مهام تماثل تلك التي يمارسها طبيب معاود فرنسي.

* يشكل الطرفان لجنة متابعة، على المستوى الوطني، ستكون مكلفة باعداد تقرير عن تنفيذ هذا الاتفاق وبالبحث عن الحلول في حالة إذا ما ظهرت صعوبات في تطبيقه.

ومن أجل هذا الغرض، تقوم دولة قطر من ناحية والوزارتان الفرنسيتان المعنيتان بتنفيذ هذا الاتفاق من ناحية أخرى بتعيين شخصيتين تولفان هذه اللجنة.

* يشجع الطرفان عملية تنمية الشراكة بين المستشفيات الفرنسية والقطرية.

* يعترف الطرف القطري في بلده بصفة الطبيب المتخصص بما يتفق والتأهيل الذي تلقاه في فرنسا.

* لا يشجع الطرف القطري استمرار الإقامة والتوظيف في فرنسا للأطباء القطريين المتخصصين، في أعقاب انتهاء تأهيلهم التخصصي، لأن التشريعات الفرنسية المعمول بها لاتسمح لحملة دبلوم الدراسات التخصصية (DES)، أو دبلوم الدراسات التخصصية التكميلية (DESC) من غير مواطني دولة عضو في الاتحاد الاوروبي بممارسة الطب في فرنسا.

5 - المسئوليات:

* طوال فترة تأهيلهم في فرنسا في المؤسسات الصحية الفرنسية، فإن الممارسين القطريين الذين اختيروا بصفة طالب قائم بوظيفة طبيب معاود عليهم احترام القوانين المطبقة وبصفة خاصة القواعد الداخلية للمؤسسة التي يمارسون نشاطهم بها. أنهم يقومون بعملهم في مجال الوقاية، والتشخيص والرعاية، و ذلك بتفويض وتحت المسؤولية الحصرية للطبيب الممارس المسئول عنهم.

* أن المؤسسة الصحية الفرنسية التي تتولى مهمة توجيه وتأهيل هؤلاء الاطباء تتحمل، فيما يتعلق بالعلاج، كافة الالتزامات المترتبة على هذه المسئوليات والتأمين.

6 - مدة الاتفاق وإلغاؤه:

* أبرم هذا الاتفاق لمدة عام واحد اعتباراً من الأول من أبريل 2010. و هو قابل للتجديد تلقائياً لمدة أقصاها أربعة أعوام .

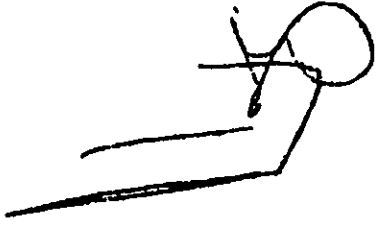
* يمكن إلغاء هذا الاتفاق من قبل أي من الطرفين في أي وقت بدون المساس ببرامج التأهيل السارية التنفيذ.

7 - حل الخلافات بالتراضي:

* كل خلاف يتعلق بتفسير أو تنفيذ هذا الاتفاق يتم تسويته بالتفاوض بين الطرفين.

* يقوم كل طرف بإبلاغ الطرف الآخر عن إتمام الإجراءات الدستورية الواجبة فيما يتعلق بدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ والذي يسري اعتباراً من اليوم الأول من الشهر الثاني الذي يتبع تاريخ استلام الاخطار الثاني.

حرر في الدوحة بتاريخ 2010/4/27 من نسختين، كل منهما باللغتين الفرنسية والعربية، والنصان لديهما نفس الحجية القانونية.



عن حكومة دولة قطر

سعادة السيد/ عبد الله خالد القحطاني
وزير الصحة
أمين عام المجلس الاعلى للصحة



عن حكومة الجمهورية الفرنسية

السيد/ جيل بونو
سفير فرنسا



ترتيبات ادارية

بين

وزير الصحة والرياضة بالجمهورية الفرنسية
المسمى لاحقا "الطرف الفرنسي" من جهة

و

وزير الصحة العامة وأمين عام المجلس الاعلى للصحة بدولة قطر
المسمى لاحقا "الطرف القطري" من جهة أخرى

تم الاتفاق وتحديد مايلي:

المادة 1- هدف التعاون

ضمن اطار أنشطة التعاون الثنائي بين حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة دولة قطر ، وطبقا للاتفاق الخاص بتدريب الاطباء المتخصصين القطريين في فرنسا والموقع في الدوحة بتاريخ 2010/4/27 بين حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة دولة قطر ، فان الطرف الفرنسي يستقبل الاطباء القطريين الراغبين في الحصول على دبلوم الدراسات التخصصية (DES) و /او دبلوم الدراسات التخصصية التكميلية (DESC).

المادة 2 - هدف الترتيبات الادارية

تحدد هذه الترتيبات الادارية ، التي حررت بناء على طلب الطرف القطري ، وطبقا للمادة 2 من الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة دولة قطر والموقع في الدوحة بتاريخ 2010/4/27 ، الترتيبات المالية التي يوافق الطرف القطري على الالتزام بها ضمن اطار هذا التعاون.

المادة 3 - الترتيبات المالية

1-3 طبقا للمادة 2 من الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة دولة قطر ، والمشار اليه في المادة 1 من هذه الترتيبات الادارية ، يمول الطرف القطري مجمل مصاريف الاقامة والتدريب الاكاديمي للأطباء القطريين في فرنسا.

2-3 يتحمل الطرف القطري تكاليف التسجيل الجامعي بقيمة 500 يورو (خمسمائة يورو) في السنة ، ونفقة المعيشة ، والمنح الشهرية ، والتأمين الاضافي للضمان الاجتماعي ، ومصاريف الابعاء العائلية وتكلفة السفر ذهابا وايابا بين دولة قطر وفرنسا.

3-3 يتحمل الطرف القطري بالكامل الراتب الشهري والابعاء الاجتماعية التي توازي وظيفة طالب يمارس مهام طبيب معاود في المستشفى (FFI) والمعتمدة في المؤسسات الصحية الفرنسية. وعلى سبيل المثال التوضيحي ، في عام 2007 بلغت هذه التكاليف 35 الف يورو (خمسة وثلاثون الف يورو) في السنة ، شاملة كافة الابعاء فيما عدا علاوة الاسرة.

4-3 بناء على تقرير دوري كل ثلاثة أشهر معد ومرسل مسبقا من قبل المؤسسة العامة الصحية الفرنسية المضيفة ، يلتزم الطرف القطري بأن يسدد لها كافة المستحقات لكل طالب يمارس مهام طبيب معاود ، والتي تشمل على الرواتب الثابت ، ومختلف العلاوات والبدلات ، وكذلك كافة الابعاء الاجتماعية والمصاريف الادارية .

ويسدد الطرف القطري اول استحقاق واجب عليه قبل اسبوع على الاقل من التاريخ الرسمي لبداية السنة الجامعية في الطب.

5-3 يتكفل الطرف الفرنسي ، عبر المؤسسات الصحية الفرنسية، بسداد الرواتب الثابتة الشهرية ، وعند الاقتضاء ، البدلات القانونية المستحقة لمن يشغل منصب طبيب معاود ، وذلك طبقا للمواد 10 - 6153 R. و 44-6153 R. من قانون الصحة العامة . وان قيمة هذه المستحقات تتبع الزيادات في رواتب القطاع العام.

3-6 لا يمكن فرض اية اعباء اضافية على اقسام المستشفيات المضيفة ضمن اطار تطبيق هذا التعاون.

3-7 يتم تمويل التزامات الطرفين في اطار احترام امكانيات الميزانية وحدودها.

المادة 4 - تاريخ السريان والمدة

تبرم هذه الترتيبات الادارية لمدة عام واحد اعتباراً من 1 أبريل 2010. وهي قابلة للتجديد تلقائياً لمدة أقصاها اربعة اعوام.

المادة 5 - الالغاء

يمكن إلغاء هذه الترتيبات الادارية من قبل اي من الطرفين في أي وقت.

في حال نكث احد الطرفين بالتزاماته المتعاقد عليها ، فان الطرف الاخر يمكنه الغاء هذه الترتيبات الادارية بقوة القانون وفي اي وقت ، ودون تعويضات.

حررت في الدوحة من خمس نسخ أصلية، من بينها واحدة باللغة العربية بتاريخ
27/5/2010

عن وزير الصحة العامة
وأمين عام المجلس الاعلى للصحة
بدولة قطر

عبد الله خالد القحطاني

عن وزيرة الصحة والرياضة

بالجمهورية الفرنسية

جيل بونو
سفير فرنسا



Liberté - Égalité - Fraternité
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

ACCORD

ENTRE

LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

ET

LE GOUVERNEMENT DE L'ÉTAT DU QATAR

RELATIF

A LA FORMATION EN FRANCE DE MÉDECINS
SPECIALISTES QATARIENS

Le Gouvernement de la République française

et

le Gouvernement de l'État du Qatar, ci-après dénommés « les parties » ;

Considérant l'accord de coopération culturelle et technique signé à Doha le 22 octobre 1977 ;

Conviennent de ce qui suit :

Article 1^{er} – Modalités de sélection :

- La partie qatarienne présente à la partie française des médecins ayant l'autorisation d'exercer la médecine au Qatar et désireux de venir se spécialiser en France. Elle peut également présenter des médecins d'ores et déjà spécialistes souhaitant acquérir un perfectionnement.
L'effectif total est – au maximum – de 5 médecins qatariens par an.
- La partie qatarienne permet l'évaluation du niveau médical et des compétences des candidats présentés par des enseignants ou des experts français désignés par les ministères français compétents.
- La partie qatarienne entérine la sélection finale effectuée par un comité mixte franco-qatarien composé, à parité, des parties. Ce comité mixte comprend au maximum six personnes, notamment deux experts ou enseignants en médecine, dûment mandatés chaque année, par chacun des ministères français compétents pour la mise en œuvre du présent accord.

Article 2 – Dispositions financières :

- Les dispositions financières font l'objet d'un document budgétaire annuel préalablement soumis par la partie française à l'approbation de la partie qatarienne.
- Les obligations des parties sont financées dans le respect et la limite de leurs disponibilités budgétaires.
- La partie qatarienne prend à sa charge l'ensemble des frais liés à cette coopération. Les versements opérés par la partie française (émoluments forfaitaires mensuels, indemnités statutaires, assurances,...) lui sont avancés par la partie qatarienne une semaine au moins avant la fin du mois précédant l'engagement des crédits.

Article 3 – Formation linguistique :

- La partie qatarienne prend à sa charge la formation à la langue française, indispensable pour suivre les études en France et communiquer avec les malades. A l'issue de la formation linguistique qui pourra se faire au Qatar et/ou en France, les candidats

subiront un examen commun qui indiquera s'ils ont acquis un niveau de français compatible avec la formation théorique et pratique qu'ils entendent suivre. La prise de fonction dans les établissements de santé se faisant en novembre de chaque année, la préparation linguistique devra être achevée à cette date. Un niveau insuffisant de français constituera un obstacle dirimant à l'intégration dans un établissement de santé français. Conformément au décret 2002-654 du 30 avril 2002, qui prévoit que les universités françaises peuvent, dans le cadre de leur mission de coopération internationale, offrir des formations spécifiquement adaptées, une mise à niveau linguistique pourra être assurée pour tous les médecins qui auront choisi de parfaire leur niveau de langue en France. Ce soutien pédagogique constituant un service qui n'entre pas dans la formation académique, il fera, en application de ce décret, l'objet d'une facturation par établissement à la partie qatarienne.

Article 4 – Modalités pratiques :

- La partie française accueille, selon les règles en vigueur, et en fonction des disponibilités dans les spécialités demandées, au maximum 5 médecins qatariens par an, pour une durée appropriée à la durée de la formation souhaitée. Le nombre de praticiens qatariens à former est en effet fixé chaque année en tenant compte de la capacité de formation des services hospitaliers français. Dans ce cadre, ils peuvent s'inscrire à la préparation du Diplôme d'Études spécialisées (DES) ou du Diplôme d'Études spécialisées complémentaires (DESC) ou du Diplôme d'Université (DU) ou du Diplôme inter-universitaire (DIU).
- La partie française met en place l'évaluation par des enseignants français du niveau médical et des compétences des candidats.
- La partie française définit un programme de formation adapté aux besoins du candidat et à ceux du Qatar.
- La partie française désigne un référent qui assure un tutorat du candidat, tout au long de la formation.
- La partie française demande aux universités d'accueil d'assurer le contrôle des connaissances à l'issue de la formation, notamment par la rédaction d'un mémoire présenté devant un jury.
- La partie française, sous réserve que les médecins qatariens satisfassent à tous les critères d'évaluation académique et pratiques en vigueur, tel que stipulé par le code français de la santé publique, délivre à l'issue de la formation le Diplôme d'Études spécialisées (DES) ou le Diplôme d'Études spécialisées complémentaires (DESC).

- La partie française met à disposition pour les médecins qatariens sélectionnés, des postes d'étudiants faisant fonction d'interne dans les services agréés pour la formation des internes, sous condition d'un paiement par la partie qatarienne, euro pour euro de la rémunération, charges comprises, à l'établissement concerné et en lien avec leur inscription universitaire, selon la réglementation française.
Les parties s'informent mutuellement de l'évolution de leur législation.
- La partie française fournit, à l'issue de la formation, un document prouvant que le médecin qatariens a occupé, pendant toute la durée de sa formation spécialisée, des fonctions d'étudiant faisant fonction d'interne, similaires à celles d'un interne français.
- Les deux parties mettent en place un comité de suivi, au niveau national, qui sera chargé de rendre compte de la mise en œuvre du présent accord et de rechercher les solutions en cas de difficultés dans son exécution.
A cet effet, l'État du Qatar d'une part et les deux ministères français compétents pour la mise en œuvre de l'accord d'autre part, désigneront deux personnalités composant ce comité.
- Les deux parties encouragent le développement de partenariats inter-hospitaliers franco - qatariens.
- La partie qatarienne reconnaît dans son pays la qualité de médecin spécialiste correspondant à la formation reçue en France.
- La partie qatarienne ne favorise pas la poursuite du séjour et l'emploi en France des médecins spécialistes qatariens, à l'issue de leur formation spécialisée, la législation française en vigueur ne permettant pas aux titulaires du DES/DESC, non-ressortissants d'un État de l'Union européenne, d'exercer la médecine en France.

Article 5 – Responsabilités

- Durant leur temps de formation dans les établissements de santé français, les praticiens qatariens recrutés en qualité d'étudiant faisant fonction d'interne sont tenus de respecter les réglementations applicables et notamment le règlement intérieur de l'établissement au sein duquel ils exercent leurs activités. Ils exercent des fonctions de prévention, de diagnostic et de soins, par délégation et sous la responsabilité exclusive du praticien dont ils relèvent.
- L'établissement de santé français qui a la charge d'encadrer et de former ces praticiens assume, en matière de soins, toutes les obligations qui en découlent en terme de responsabilités et d'assurance.

Article 6 – Durée et dénonciation

- Le présent accord est conclu pour une durée d'un an à compter du 1er avril 2010. Il est renouvelable, par tacite reconduction, pour une durée maximale de quatre années.
- Le présent accord peut être dénoncé par l'une des parties à tout moment sans préjudice des programmes de formation en cours d'exécution.

Article 7 – Règlement à l'amiable des différends

- Tout différend relatif à l'interprétation ou à l'exécution du présent accord est réglé par la négociation entre les parties.

Article 8 - Entrée en vigueur

- Chacune des parties notifie à l'autre l'accomplissement des procédures constitutionnelles requises en ce qui la concerne pour l'entrée en vigueur du présent accord, qui prend effet le premier jour du deuxième mois suivant le jour de réception de la seconde notification.

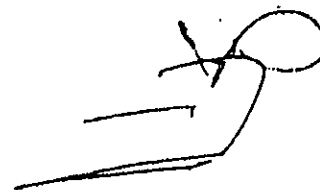
Fait à Doha, le *27 avril*..... 2010, en deux exemplaires, chacun en langues française et arabe, les deux textes faisant également foi.

POUR
LE GOUVERNEMENT
DE LA
REPUBLIQUE FRANÇAISE



M. Gilles BONNAUD
Ambassadeur de France

POUR
LE GOUVERNEMENT
DE
L'ETAT DU QATAR



M. Abdullah K. Al Qahtani,
Ministre de la santé,
Secrétaire général
du Conseil Suprême de la Santé

Arrangement administratif

Entre

Le Ministre de la Santé et des Sports de la République française
ci-après désigné « *la partie française* »

D'une part

et

Le Ministre de la Santé de l'État du Qatar
ci-après désigné « *la partie qatarienne* »

D'autre part,

Il est convenu et arrêté ce qui suit

Article 1^{er} – Objet de la coopération

Dans le cadre des actions de coopération bilatérale entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de l'État du Qatar et conformément à l'Accord relatif à la formation en France de médecins spécialistes qatariens signé à Doha le *27. avril. 2010*, entre le Gouvernement de la République française et le gouvernement de l'État du Qatar, la partie française accueille les médecins qatariens désireux d'effectuer leur Diplôme d'Études spécialisées (DES) et/ou leur Diplôme d'Études spécialisées complémentaires (DESC) en France.

Article 2 – Objet de l'arrangement administratif

Le présent arrangement administratif, rédigé à la demande de la partie qatarienne, précise, conformément à l'article 2 de l'Accord entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de l'État du Qatar signé à Doha le *..27.. avril. 2010*, les modalités financières auxquelles la partie qatarienne accepte de se conformer dans le cadre de cette coopération.

Article 3 – Modalités financières

3-1 Conformément à l'article 2 de l'Accord entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de l'État du Qatar, mentionné à l'article 1^{er} du présent arrangement administratif, la partie qatarienne finance l'ensemble du séjour et de la formation académique en France des médecins qatariens.

3-2 La partie qatarienne prend en charge les frais d'inscription universitaire de l'ordre de 500 euros (cinq cent euros) par an, l'allocation d'entretien, les bourses mensuelles, l'assurance complémentaire de protection sociale, la prise en charge familiale et les voyages aller-retour entre l'État du Qatar et la France.

3-3 La partie qatarienne prend à sa charge intégralement le salaire et les charges sociales correspondant à la fonction hospitalière en qualité d'étudiant faisant fonction d'interné (FFI) dans les établissements de santé français.

A titre indicatif en 2007, cette charge est de l'ordre de 35.000 euros (trente-cinq mille euros) par an, toutes charges comprises hors supplément familial de traitement.

3-4 Au vu d'un état détaillé trimestriel établi et transmis préalablement par l'établissement public de santé français d'accueil, la partie qatarienne s'engage à lui acquitter les rémunérations brutes de chaque faisant fonction d'interne qui comprennent les émoluments forfaitaires, les primes et indemnités diverses ainsi que les charges sociales et les frais de gestion.

Le premier versement de la partie qatarienne s'effectue une semaine au moins avant la date officielle de la rentrée universitaire en médecine.

3-5 La partie française assure, via les établissements de santé français, le versement des émoluments forfaitaires mensuels et, le cas échéant, des indemnités statutaires dues aux faisant fonction d'internes conformément aux articles R. 6153-10 et R. 6153-44 du code de la santé publique. Le montant de ces émoluments suit l'évolution des traitements de la fonction publique.

3-6 Aucune charge supplémentaire ne peut peser sur les services d'accueil français au titre de la mise en œuvre de cette coopération.

3-7 Les obligations des parties sont financées dans le respect et la limite de leurs disponibilités budgétaires.

Article 4 – Date d'effet et durée

Le présent arrangement administratif est conclu pour une durée d'un an à compter du 1^{er} avril 2010. Il est renouvelable, par tacite reconduction, pour une durée maximale de quatre ans.

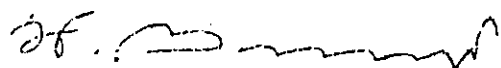
Article 5 – Dénonciation

Le présent arrangement administratif peut être dénoncé par les parties à tout moment.

En cas de manquement à ses obligations contractuelles par l'une des parties, l'autre partie peut dénoncer l'arrangement administratif de plein droit et à tout moment, sans indemnités.

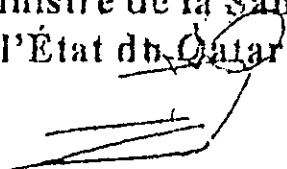
Fait à Doha en cinq exemplaires originaux dont un en arabe,
Le*27. avril*.....2010

Pour
Le Ministre de la Santé et des Sports
de la République française



M. Gilles Bonnaud
Ambassadeur de France

Pour
Le Ministre de la Santé
De l'État du Qatar



M. Abdullah K. Al Qahtani,
Ministre de la santé,
Secrétaire général
du Conseil Suprême de la Santé